

عام 2010: السودان أمام خطر تحقق انفصال الجنوب

حيدر ابراهيم علي*

أحاط توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا (كينيا)، في التاسع من كانون الثاني / يناير عام 2005، تفاؤل جارف، بسبب الضمانات والزمخ الدوليين، والوعود بالمساندة الاقتصادية والدعم السياسي للاتفاقية. واعتقد السودانيون أنهم قد ودعوا زمن الحرب الاهلية والنزاعات المسلحة بلا عودة. ولكن الأمر يختلف تماما الآن. إذ يحتفل السودانيون هذه الأيام بالذكرى الخامسة للاتفاقية وسط أجواء مليئة بالخوف من المستقبل القريب، وبالتحديد من نتائج الاستفتاء حول تقرير المصير الذي سوف يجري خلال أقل من عام. ولا يظهر في أفق السودان الحالي أي عنصر، محلي أو إقليمي أو دولي، قادر على مجابهة الميل القائم لتكريس انفصال الجنوب، أو راغب بذلك. بل ما يجري من مختلف الجهات هو تفحص وإتقان التفاصيل المتعلقة بتحقيق "انفصال آمن"، وبترتيب أوضاع ما بعد الانفصال، حيث يبدو الاهتمام منصبا على كيفية تجنب اندلاع حرب جديدة حينذاك. ولكن العوامل التي نخرت اتفاقية نيفاشا، وجعلت انفصال الجنوب متوقعا، تفعل فعلها بصدد مناطق أخرى، حيث يتكلم الدارفوريون الآن، وللمرة الأولى، عن حق تقرير المصير، بينما تعطل إلى أجل غير محدد اجتماع الدوحة المخصص لمعالجة مسألة دارفور، والذي كان مقررا في نهاية يناير/ كانون الثاني 2010. كما تشتعل مجابهات جهوية وقبلية في مناطق أخرى من البلاد، تنذر بمزيد من التفكك، هذا بينما تتهدد المجاعة السودان كله بسبب تلك الصراعات وبسبب الإهمال والفساد والاستبداد.

الاتفاقية: قوة الدور الخارجي وضعف العوامل الذاتية

المتحدة الأمريكية ولسائر الضامنين لها. وهو ما لم يمنع تكرار الشريكين في كل اللقاءات المشتركة نعي الوحدة ما لم تظهر معجزة. ومن ناحية أخرى، جاءت البيان المشترك لوزراء خارجية النرويج وبريطانيا وأمريكا، وهم بعض ضامني هذه

جاءت الذكرى الخامسة لاتفاقيات نيفاشا والشريكان، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، خارجان للتو من معارك برلمانية حول عدد من القوانين الهامة. وكاد النزاع بينهما أن يعجل بانتهاء الاتفاقية لولا التدخل الحاسم والسريع للولايات

ومن الواضح أن كل طرف شعر بأنه لم يحصل علي ما كان يأمل به، وأن الضغوط الدولية كانت أقوى من القناعات ومن رضا الأطراف السودانية.

عاد الشريكان إلى الخرطوم وفي عقل كل منهما اتفاقية الخاصة، أي ما يريد أن يفهمه من الاتفاق، وبالتحديد ما يمكن ان يحقق له أعظم المكاسب. ومن البداية، كان كل طرف يريد أن يؤكد أنه لم يهزم في الحرب، وأنه في نفس الوقت كسب من السلام. ولكن، عندما جلس الطرفان إلى مائدة المفاوضات، كان كلاهما منهكا وليس قادرا على مواصلة الحرب في حالة فشل المفاوضات، وكان من الطبيعي أن يقبلتا تسوية ناقصة. ومن هنا بدأ الصراع في داخل اتفاقية السلام، وكان حزب المؤتمر الوطني جاهزا لفرض رؤيته أكثر من الحركة الشعبية، التي نكبت مبكرا بفقد عقلها الاستراتيجي، جون قرنق. وعمل حزب المؤتمر الوطني على تحقيق هدف محدد من الاتفاقية، وهو الاستفادة من الاصطفاف الدولي في اعطاء نفسه شرعية لمدة ست سنوات، هي مدة الاتفاقية (2005-2011)، وأن يمنع الاتفاقية من أن تكون وسيلة لتفكيكه سلميا من الداخل. وفي الوقت نفسه، كان يستحيل تطبيق الاتفاقية في ظل الشمولية القائمة. فقد اشترطت أغلب بنودها التحول الديمقراطي. ورأت أن السودان في حاجة إلى فترة انتقالية يتم خلالها تهيئة الظروف لقيام انتخابات حرة ونزيهة، واستفتاء في مناخ ديمقراطي. ولكن

الاتفاقية، يعبر عن قلقهم على تطبيق ما تبقى من بنود هامة فيها. كما عبر الممثل الخاص للأمم المتحدة، السيد اشرف قاضي، عن أمل المنظمة الدولية في تجاوز الخلافات، وحذرت عشر منظمات إغاثة تعمل في السودان من العودة إلى الاقتتال والحرب. وثمة إجماع بأن العام 2010 سيكون حاسما ومصيريا، وسيمثل مفترق طرق في وجود السودان الموحد. بل يرى البعض أنه العام الاخير الذي سيحتفل فيه السودان موحدا بعيد استقلاله!

الواقع السياسي الراهن في السودان يندرج في ما يسمى بـ"حقبة نيفاشا" أو "اتفاق السلام الشامل". ولذلك، فلا يمكن إدراك ما يدور الآن من دون معرفة الخلفية التي صنعت السلام في نيفاشا. ويمكن القول بأن الاتفاق جاء من البداية ضعيفا وإشكاليا، أي قابلا لكثير من التفسيرات المتضاربة. ويرجع ذلك إلى قوة الدور الخارجي وضعف العوامل الذاتية. إذ خضع الطرفان لضغوط شديدة من الراعين والمراقبين للمفاوضات، خاصة بعد أن طال تلك لمدة عامين ونصف، ابتدأت عند اعتماد البروتوكول الإطار في ماشاكوس في 20 تموز/ يوليو 2002. وقد ضاق الوسطاء في النهاية ذرعا بالمماطلات، فحددوا موعدا نهائيا للتوقيع، مع ترك بعض القضايا الشائكة، مثل مشكلة أبيي، لمفاوضات قادمة. وهي خطة الهبوط السلس **Smooth landing** التي روج لها الأمريكيون.

ارتكبت الحركة الشعبية خطأ قاتلا حين قبلت فكرة أن المؤتمر الوطني هو الضامن الوحيد لاتفاقية السلام الشامل. واستطاع هذا الأخير بذلك أن يعزلها عن الاحزاب والقوى السياسية الأخرى المعارضة. وهكذا استقر المؤتمر الوطني بالحركة الشعبية. ولكنها شعرت أخيرا بالمأزق. وما مؤتمر جوبا الاخير الذي انعقد في نهاية أيلول/ سبتمبر 2009 الماضي، إلا محاولة للتقارب مع حلفائها السابقين في المعارضة. فقد بدأت الحركة الشعبية تاريخها كفصيل أصيل وأساس في "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض، ووقعت معه ميثاق اسمرة للقضايا المصيرية عام 1995، والذي يعتبر أهم وأشمل الموثيق التي تناولت حل مشكلة السودان والجنوب.

وبالإضافة لما تقدم، لم تنجز الحركة الشعبية الحاكمة في الجنوب أي تنمية ملموسة خلال السنوات الخمس الماضية. وقد ضاعف هذا الوضع من مرارة الجنوبيين، إذ تأكد لهم أنهم عرضة للاهمال والتجاهل حتى ولو كان بعضهم شريكا في الحكم والثروة. وهنا تقع المسؤولية على حكومة الوحدة الوطنية، كما تسمى، وعلى حكومة جنوب السودان نفسها. كما تلاحق تهم الفساد واستغلال المناصب الحكومية النخب الجنوبية الحاكمة. ولحزب المؤتمر الوطني مصلحة في تشجيع وضعية التخلف والتدهور في نوعية الحياة،

حزب المؤتمر الوطني كان يرى الاتفاقية كامتداد طبيعي لحكمه وكحقة في سياق مشروعه الحضاري الإسلامي، وهو تحول نسبي عن الدعوة إلى الجهاد الديني التي رفعها الحزب في سنوات الحماس الأولى.

وكان أن دخلت النخبة الاسلاموية المهيمنة حقبة ما بعد نيفاشا بعقلية "التمكين"- حسب المفردة المستخدمة لوصف السلطة السياسية. ولا يمكن في نظر هؤلاء إكمال التمكين دون السيطرة الكاملة علي جهاز الدولة، وتعيين أهل الولاء وليس اصحاب الكفاءة غير الملتزمين حزبيا. وكان هذا الاقصاء يبرر دينيا بأنه تفضيل للقوي الأمين، وفق السنة النبوية. ولكن هذه رؤية تتناقض تماما مع نص وروح الاتفاقية، لأنها ليست قائمة على حقوق المواطنة المتساوية. ثم أن حزب المؤتمر الوطني قاتل من أجل استمرار القوانين المقيدة للحريات، وتوسيع صلاحيات جهاز الأمن ومنها حق الاعتقال دون الرجوع إلى النيابة، واستمرار الرقابة المسبقة على الصحف. وهذا هو مقتل الاتفاقية وسبب فشل عملية السلام. فقد أراد الاسلامويون أكل الكعكة والاحتفاظ بها في آن!!

ومن ناحية أخرى، نجح حزب المؤتمر الوطني في تحجيم شريكه، الحركة الشعبية. وقد ساعدت الحركة نفسها في ذلك، لأنها واجهت مشكلة تحويل كوادرها من عسكريين ومقاتلين إلى مدنيين مؤهلين للإدارة والحكم، ثم التحول إلى حزب سياسي. وقد

الميكانيكية (52%) التي منحتها له الاتفاقية. ولكنه يتراجع، ويدعو البرلمان بعد 48 ساعة فقط ليراجع القوانين التي سبق له أن أجازها.

التدويل والإستراتيجية الأمريكية

أدت سياسات التدويل المتعمدة للقضايا السودانية، مثل مشكلة الجنوب ودارفور والشرق، إلى إضعاف السيادة الوطنية والارادة الوطنية في آن واحد. فقد تعمد النظام عزل القوى السياسية المعارضة - وهي تمثل الاغلبية الفعلية حسب آخر انتخابات 1986 - عن المشاركة في حل القضايا الوطنية، لأن ذلك يعني الاعتراف ضمناً بها. وقد فضل النظام الوساطات الخارجية - بالذات الأمريكية والأوروبية - باعتبار أن الضغوط الخارجية فعالة لأن جميع الاطراف المعارضة للنظام ذات صلة بالغرب، بل قد يكون هو المحرك لها. ونلاحظ أن كل المؤتمرات والمصالحات الخاصة بالأزمات السودانية عقدت خارج السودان. وهكذا رمى نظام الإنفاذ بثقله على الدور الخارجي.

في الفترة الأخيرة، وللمفارقة، بعد قرار المحكمة الجنائية توقيف الرئيس عمر البشير، صار للولايات المتحدة الأمريكية دور حاسم في توجيه ومراقبة الأوضاع في السودان. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها أن الولايات المتحدة ليست عضواً في المحكمة، لذلك لن تتشدد، وقد تبحث للسودان عن مخرج آخر، كما يحدث الآن في جهود لجنة الحكماء الإفريقية

والانشقاقات السياسية في الجنوب، بقصد تأكيد فكرة أن الجنوبيين غير قادرين على حكم انفسهم مستقبلاً. أدت مواقف الشريكين هذه المتعارضة إلى ضعف في انجاز استحقاقات الاتفاقية، وقد أضاعا وقتاً ثميناً في المشاكسات والخلافات حتى قارب وقت الاتفاقية على الانتهاء. وشهدت الشهور الأخيرة من عام 2009 مواجهات ساخنة داخل البرلمان حول قوانين الاستفتاء، والأمن الوطني، والمشورة الشعبية، والنقابات...كادت تفضي إلى نسف الاتفاقية لولا الوساطات السريعة والحاسمة. وتباعدت المواقف لدرجة أن استعانت الحركة الشعبية بقوى تجمع مؤتمر جوبا المعارضة للمؤتمر الوطني، وخرجت معها في مسيرات شعبية يومي 7 و14 كانون الأول / ديسمبر 2009. ورغم سلمية المسيرتين، إلا أن الشرطة تعاملت مع المتظاهرين بعنف بالغ، وقد تم اعتقال الامين العام للحركة الشعبية ونائبه. وبسبب الاحتجاجات خارج المؤسسات الرسمية، نجحت الحركة الشعبية في الضغط على الشريك الآخر- المؤتمر الوطني- حتى تراجع عن تمرير القوانين مصدر الخلاف. ولكن هذا الوضع أظهر الارتباك الذي يسود السلوك السياسي للشريكين في هذه الفترة الدقيقة. فالحركة شريك في الحكم وفي نفس الوقت تتظاهر ضده في الشارع، وذلك رغم وجود مؤسسات رسمية مشتركة تجمعهما ويمكن اللجوء إليها لحل الخلافات. والمؤتمر الوطني من جانبه، لا يناقش شريكه في القوانين ويمررها بالأغلبية

والعمل للتوصل إلى سلام شامل. والنتائج واضحة، فانفجار السودان يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار في المنطقة أو إلى خلق ملاذ آمن جديد للإرهابيين الدوليين على نطاق واسع، وإلى حد كبير إلى تهديد المصالح الأمريكية". وتمثلت الأهداف الإستراتيجية المعلنة في: 1- وضع حد نهائي للصراع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية في دارفور. 2- تنفيذ اتفاق السلام الشامل. 3- التأكد أن السودان لا يشكل ملاذاً آمناً للإرهابيين. ثم يرد هذا التنبيه في النص نفسه: "يجب أن يكون واضحاً لجميع الأطراف أن الدعم السوداني لأهداف مكافحة الإرهاب هو جهد مقدر، ولكن لا يمكن استخدامه كورقة مساومة للتهرب من مسؤولياتها في حل قضية دارفور أو في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل".

يلاحظ أن قضية التحول الديمقراطي لم تحتل أولوية واضحة في الإستراتيجية الأمريكية. ولكن بعد المواجهات التي حدثت في البرلمان، ثم فرض تمرير قانون الأمن الوطني، أدرك الأمريكيون صعوبة تحقيق الأهداف الثلاثة دون تحول ديمقراطي حقيقي. وفي تصريحات لاحقة مطلع هذا العام، حذرت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية، من تهديدات حقيقة تواجه تقدم اتفاقية السلام الشامل، مشيرة إلى أن التحول الديمقراطي الحقيقي ما يزال بعيد المنال. وحملت المؤتمر الوطني مسؤولية البطء في تنفيذ الاتفاقية، مطالبة

برئاسة مكيبى. وفي باب ثان، هناك التأثير المفترض لأمريكا على الجنوبيين. وثالثاً، فثمة رغبة ملحة في تحسين العلاقات مع واشنطن، ويعمل المؤتمر الوطني على كسب رضاها وتجنب العقوبات والمواجهة، وقد قدم جهاز الأمن السوداني لنظيره الأمريكي معلومات قيمة عن الإرهاب في المنطقة. وأخيراً أصبح لأمريكا مبعوث رئاسي يتغير حسب السياسات (وأخر المبعوثين هو الجنرال المتقاعد سكوت غرايشن)، وقد صار دوره أقرب إلى المندوب السامي في السودان. فهو يتدخل باستمرار في خلافات الشريكين، وأصبح من العادي أن تستدعيهما الولايات المتحدة الأمريكية إلى واشنطن أو تجتمع بهما دورياً في الخرطوم أو جوبا، لمناقشة الخلافات التي قد تنشأ بينهما. وقبل وقت قصير، كشف غرايشن عن عزم الإدارة الأمريكية إرسال فريق عمل أمريكي إلى السودان يستقر بشكل دائم لدعم عملية التحول الديمقراطي والانتخابات، مع مراقبة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. ويجيء هذا التطور عقب إعلان إستراتيجية سياسة حكومة أوباما تجاه السودان في 19 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، والتي جاء في ديباجتها "إن السودان على مفترق طرق يمكن أن تؤدي به إلى تحسن مضطرد في حياة الشعب السوداني أو أن يتحول إلى ساحة صراع أكثر عنفاً ودولة فاشلة. الآن حان الوقت المناسب للولايات المتحدة لتعمل بإحساس الإلحاح والتصميم من أجل حماية المدنيين

العلاقات الاجتماعية التقليدية، واختفى ما هو مشترك بين السودانين. والآن، أصبحت دارفور قرحة النظام النازفة، حيث تتفاقم الأمور، ولأول مرة يتحدث الدارفوريون عن تقرير المصير. فبتاريخ 10-01-2010، وأثناء زيارة إلى جوبا لإجراء محادثات مع حكومة الجنوب والحركة الشعبية، قال يحي بولاد، مسئول العلاقات الخارجية بحركة تحرير السودان، جناح عبد الواحد، أنهم سيحاولون الاستفادة من خبرات الحركة الشعبية في مجالات تقرير المصير. وأكد أن الرؤية الجديدة لحركته تتمثل في وضع حق تقرير المصير في مقدمة تحركاتها، وأنه لن تكون هناك أي مفاوضات ما لم يضمن حق تقرير مصير شعب دارفور في أجندة المفاوضات المقبلة. وقبل أيام من مفاوضات الدوحة، تبادلت الحكومة وحركة التحرير الاتهامات بتجدد القتال في جبل مرّة.

وتتهم الحركة الشعبية المؤتمر الوطني بإثارة النزعات القبلية في الجنوب، وأنه يقوم بتسليح القبائل المعادية لقبيلة الدينكا، العمود الفقري للحركة الشعبية. وحذرت مجموعات من المراقبين الدوليين من تجدد القتال في الجنوب لو استمرت الأمور تسير بالطريقة الحالية. ففي حالة الانفصال، بعد عام، سوف تنفجر المشكلات التي تجيش منذ فترة في الجنوب، نتيجة للانقسامات القبلية والفساد وغياب الأمن خارج المراكز الحضرية. وسلطت المجموعة الدولية لمعالجة الازمات الضوء علي

بإزالة القوانين التي تقيد حرية التعبير والتجمع والاحتجاجات السلمية.

أثنته السياسة

كان بعث القبلية سياسة خرقاء، قصد بها النظام تبديل الانتماءات الحزبية والعودة إلى الولاءات القبلية، وبالتالي سحب البساط من تحت قدمي الأحزاب في مناطق نفوذها التقليدية. ومن أخطر التطورات، أن النظام الفدرالي أصبح تكريسا للقبلية، إذ توزع الوظائف والمواقع حسب الأوزان القبلية. وهناك اتجاه قوي لأثنته الصراعات والخلافات، ونزع أية أبعاد سياسية أو اقتصادية عنها. وقد تكاثرت التجمعات والتنظيمات الجهوية والقبلية، لأن ظروف السرية والقهر قللت من نشاط وحركة الاحزاب في الأقاليم النائية، ولأن السلطة الحاكمة شجعت على ملء هذا الفراغ بدعمها قيام تنظيمات جهوية وقبلية. وهذه لعبة خطيرة، ظهرت نتائجها في أزمة دارفور. فقد عمل النظام على اضعاف النفوذ التقليدي لحزب الامة في المنطقة من خلال احياء ولاءات قبلية، تحولت إلى العنصرية حين انقسمت القبائل نفسها إلى عرب وزرقة (زنوج). ثم تحولت كثير من تلك المجموعات إلى حركات معارضة مسلحة، لان النظام عجز عن احتوائها وتلبية مطالبها ورفع المظالم. ويسعى النظام الآن، بعد تفاقم النزاعات القبلية لدرجة الصدامات المسلحة المتكررة، إلى الدعوة لما يسميه "رتق النسيج الاجتماعي". فقد تمزقت بالفعل

المناخ في كوبنهاغن ولا حتى حفل تنصيب رئيس جنوب أفريقيا. ومن المشكلات التي تصعب المبادرة إلى سياسات جديدة تنفادي حتمية الانفصال، رزوح البلاد في أزمة اقتصادية طاحنة، ذات أسس محلية، وليست مجرد انعكاس للازمة العالمية. إذ يعاني السودان من فجوة غذائية تنذر بمجاعة، بالذات في الجنوب والشرق ودارفور. فقد توقعت الهيئات الدولية والمحلية نقصا يصل إلى 60% في انتاج الحبوب بسبب الجفاف وقلة التمويل وسوء الاستعداد للموسم الزراعي الصيفي.

ضمن هذه الأزمات المتشابكة، لا توجد قوى سياسية - سواء أكانت الحكومة أو المعارضة - قادرة على عكس سير عجلة الانحدار المتجهة نحو الانفصال. ولذلك، فقد تأخر الوقت تماما، ولم نعد نسمع أي حديث عن "الوحدة الجاذبة" بل عن "انفصال سلس وسلمي يجنب البلاد العودة إلى الحرب"، وهو حرفياً تصريح القيادي في المؤتمر الوطني، الدريديري أحمد محمد، كما نقلته الصحف السودانية في 11/1/2010. وتهتم الدوائر السياسية والبحثية والأكاديمية في الآونة الأخيرة، بعقد لقاءات لمناقشة ترتيبات ما بعد الانفصال، مثل موضوعات الحدود والنفط والجنسية. أما الحركة الشعبية، فقد دعت مؤخراً إلى برنامج إسعافي، أو ما اسماه نائب الأمين العام للحركة، ياسر عرمان، "برنامج ال300 يوماً"، يشارك فيه كل السودانيين لحل أزمة دارفور والانتخابات والاستفتاء. وفي السياق نفسه،

الخلافاً العرقية في عام 2009، إذ قتل 2500 شخصا في أعمال عنف قبلية، وكثير من القتلى من النساء والأطفال، قضاوا في هجمات قاسية وجيدة التنظيم على القرى الكبيرة.

ومن الواضح أن الحكومة المركزية لم تعد تسيطر على كامل التراب الوطني بسبب سياسات خرقاء قامت على مبدأ فرق تسد. ولكن هذه السياسة ارتدت عليها وافلتت من يدها خيوط اللعبة، وهي الآن تجني ثمارها المرّة.

خاتمة: هل الانفصال خيار وحيد؟

أكدت مجريات الامور على أن الشريكين فشلا في تحقيق أهم مضمون للاتفاقية وهو بناء الثقة. فقد ظل الجنوبيون يتهمون الشماليين بنقض العهود (عنوان كتاب للقاضي الجنوبي المعروف أبيل الير). وخلال السنوات التي أعقبت توقيع الاتفاقية، كان الطرفان يتبادلان الكثير من الشك والتوجس، وهذا ما يفسر التعطيل في تنفيذ بنود الاتفاقية والتوتر في العلاقات. ولكن، بالإضافة إلى ذلك، يعيش السودان مشكلات تساعد في التعجيل بالانفصال. فما زالت أزمة دارفور متفاقمة، وتراوح المفاوضات والوساطات في مكانها. كما انه، ورغم محاولة التقليل من أثر قرار المحكمة الجنائية الدولية على السياسة السودانية، إلا أن البشير أصبح رئيسا معوقا. فهو لا يستطيع السفر بحرية، إذ لم يتمكن من حضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا قمة

وتصرفت كحكومة جنوبية مستقلة ولم تهتم بالشأن العام.

على أنه ينبغي التنبه إلى أن الحركة الإسلامية السودانية حملت في داخلها تيارا يدعو لفصل الجنوب، باعتباره غير مسلم وعقبة في طريق دولة إسلامية "نقية" أو صافية. واستقلت هذه المجموعة بحزبها، وهو "منبر السلام الشامل"، الذي يصدر صحيفة "الانتباهة". وتدعو هذه المجموعة للفصل الفوري للجنوب، وأن يبادر الشماليون قبل الاستفتاء بالانفصال عن الجنوب. وهذا التيار ليس معزولا، بل يجد تأييدا من داخل حزب المؤتمر الحاكم.

لم تحدد القوى السياسية الأخرى - عدا الشريكين - موقفا مستقلا ضاعطا من أجل الوحدة. فقد اكتفت هذه القوى، وبالذات في الفترة الأخيرة، بالاصطفاف الى جانب هذا الطرف أو ذاك، كما حدث في مؤتمر "كنانة" الذي نظمه المؤتمر الوطني، وفي مؤتمر جوبا الذي هندسته الحركة الشعبية. ولا تستند التحالفات أو الاصطفافات إلى برنامج للوحدة الوطنية، بل هي مجرد تحالفات حزبية مؤقتة.

ومكن المشكل السوداني هو غياب البديل. فقد نجح المؤتمر الوطني في خلق نوع من التماهي بين وجوده واستمرار الوطن موحدا، والى الإقناع بأن سقوطه يعني نهاية السودان. وفي الوقت نفسه، فقد عجزت كل الأحزاب عن تجديد برامجها وقياداتها، التي شاخت ولم تعد مواكبة ومقنعة، ولذلك لم تقدم نفسها كبديل. يضاف إلى ذلك الانقسامات المتزايدة

دعا السيد الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، الى مؤتمر قمة سياسي يحدد ملامح الفترة القادمة، وأكد أن الظروف التي نعيشها الآن نحرت جزءا كبيرا من السيادة الوطنية وجعلت انفصال الجنوب أكثر احتمالا، وشدد على أن عوامل كثيرة جعلت وحدة السودان بحجمه الحالي مستحيلة، واقترح عوضا عن وحدة السودان كونفدرالية تجمع السودان ومصر وليبيا وإثيوبيا.

بدا من الواضح أن الشريكين أقرا بفشلهما في جعل الوحدة جاذبة بسبب ممارسات غير ناضجة سياسيا. وهما الآن في مرحلة تبادل التهم واللوم وإلقاء المسؤولية على الطرف الآخر. وكلاهما يخشى المسؤولية التاريخية والأخلاقية والوطنية، التي قد تحدده بأنه مسئول عن الانفصال. ولكن ما حدث الآن كان متوقعا. إذ وجدنا أنفسنا أمام مشروعين متناقضين ومتوازين لا يلتقيان: المشروع الحضاري الإسلامي مقابل مشروع علماني ديمقراطي، كما يسميهما أصحابهما. في المشروع الأول، تقوم الدولة على وحدة العقيدة، وفي الثاني على أسس المواطنة وعدم التمييز بسبب العقيدة أو اللون والنوع والجنس. لذلك اتهمت الحركة الشعبية المؤتمر الوطني أنه لم يتغير بعد الاتفاقية، وحاول فقط تعبئة نفس النبيذ القديم في قوارير جديدة، أي الاستمرار في فرض الإيديولوجية الإسلامية بطرق جديدة. ورد المؤتمر الوطني بأن الحركة الشعبية لم تتعامل كشريك واهتمت بالجنوب فقط

يتسبب الانفصال في إحداث عدم استقرار في المنطقة. ولذلك تهتم الدول الغربية بترتيبات ما بعد الانفصال! وليس حقيقياً، كما تردد دوائر حكومية، أن الغرب يعمل من أجل الانفصال، بل هو مع الوضع الذي يحقق الاستقرار ويحارب الإرهاب ويدمج السودان في الاقتصاد العالمي. تلك هي أهدافه ومصالحه، ولا فرق لديه في من يحققها، السودان الموحد أو المنقسم.

هذه هي الصورة: دولة فاشلة، واتفاقية سلام معطلة، وحرب في دارفور ونزاعات قبلية مستمرة، وأزمة اقتصادية طاحنة، مع بيئة إقليمية ودولية غير مبالية. ومع هذه المعطيات، يبدو الانفصال أمراً حتمياً.

وبروز الكيانات الجهوية على حساب التنظيمات السياسية الكبيرة.

على مستوى الدور الإقليمي، العربي والإفريقي، فلا توجد أية جهود لتفادي الانفصال، إذ لم يعد لمصر أي دور مؤثر في السياسة السودانية. فعقد المفاوضات في نيفاشا (كينيا)، كان إشارة واضحة لنهاية الدور المصري في حل القضية السودانية. وكان الاهتمام المصري آنذاك يتجه شرقاً. يدور الآن حديث حول المياه والامن القومي المصري في حالة الانفصال، ولكن لا توجد أي جهود عملية في المساعدة علي تغليب خيار الوحدة. أما ليبيا فما زالت تمارس سياسة اللامبالية تجاه السودان، أي يصعب تحديد أي موقف ليبي مستدام، بل وفي بعض الأحيان، فقد تلعب طرابلس دوراً مزدوجاً كما في دارفور. ولم تكن مسألة الجنوب من اهتمامات السعودية في يوم من الأيام، والدولة العربية الوحيدة التي تظهر الاهتمام بالسودان، هي قطر. ولكنه اهتمام يقع ضمن الدبلوماسية المسرحية أو المشهدية التي تمارسها الدوحة. وتكاد الدول الإفريقية تجمع على عدم معارضتها للانفصال شريطة الا يؤدي ذلك الي زعزعة الاستقرار في إفريقيا.

لا يعارض المجتمع الدولي - عموماً - الانفصال، ببساطة لأنه رعى وضمن اتفاقية نيفاشا القائلة بالاستفتاء حول حق تقرير المصير، وهو يتضمن احتمالي الوحدة أو الانفصال. وما يهمه هو ألا